هذا وتحصل كثير من الشركات على الجزء الاعظم من ارصدتها في شكل قروض من ميزانية الدولة وليس في شكل نصيب في راس المال . لذلك يقترح مكتب مراقب الدولة أن يأخذ الكنيست صورة واضحة شاملة عن القروض عند مناقشة الميزانية كل عام ، وان تقدم وزارة المالية الى الكنيست قائمة بالقروض الممنوحة الى الشركات من الدولة وعرض موجز بغرض كل قرض وشروطه .

كما يضعف من صلاحيات الكنيست في الرقابة على الميزانية نقاط الضعف الموجودة في قانون الميزانية الاسرائيلي ، اذ انه بمجرد الموافقة على الميزانية السنوية فان الكنيست يصبح بعيدا كل البعد عن السيطرة على اوجه انفاق الحكومة للأموال العامة . ويحدث ذلك بسبب تنوع وتفرع الميزانية الاصلية الى ميزانيات ملحقة ، وميزانيات لم يتم انفاقها من السنة السابقة ، وايرادات مخصصة (٦) .

لذا تركزت جهود مكتب مراقب الدولة في المساعدة في عمل الكنيست لتحقيق الاصلاح الاداري عن الميزانية : اعدادها : هيكلها وتنفيذها ، وذلك بهدف أن يحتفظ الكنيست بنفوذه الصحيح في تشكيل ووضع الميزانية والاشراف على تنفيذها وتلافي المصروفات التي توضع بعيدا عن رقابة البرلمان (٧) .

٤ ــ **اللجان البرلمانية** : لكي تتابع المجالس النيابية تنفيذ التشريعات التي تسنها ، عادة ما تلجأ الى تكوين لجان متخصصة من بين اعضائها لمراقبة الانفاق العام او انشاء أجهزة خارجية تابعة لها . وبالفعل يشكل أعضاء الكنيست عدة لجان داخلية دائمة وفرعية لتمارس نشاطها فيما يدخل في اختصاصات المجلس في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهي تسع لجان دائمة (٨) . وهذه اللجان هي : لجنة المجلس ، واللجنة المالية ، ولجنة الدستور ، ولجنة القانون والعدالة ، والشؤون الاقتصادية ، والشؤون الداخلية ، والتعليم والثقافة ، والخدمات العامة والعمل ، ولجنة الشؤون الخارجية والامن .

وبالطبع تعتبر اللجنة المالية اهم هذه اللجان في مجال الرقابة على شركات القطاع العام . اذ من خلال اللجنة المالية يقوم الكنيست باختيار مراقب الدولة ويقرر راتبه ويقيم الاتصال الدائم معه . والكنيست هو الذي يقرر بالاغلبية خضوع اي هيئة للتفتيش من قبل مراقب الدولة . وقد تطلب اللجنة المالية من مراقب الدولة أن يعرض بيانا بالراي ، وتهتم مع مراقب الدولة بالتقارير التي يعرضها على الكنيست أو على اللجنة ، كما انها تقدم توصياتها بشأن تقريره السنوي الى الكنيست للموافقة . هذا وتقوم اللجنة ايضا بمناشدة الادارة لتنفيذ توصيات واقتراحات المراقب . بالاضافة الى ذلك فانها تقوم كل عام بفحص ميزانية مراقب الدولة والتصديق عليها ، ويمكن تبين استقلال المراقب عن ادارة الدولة من حقيقة ان وزير المالية ليس له علاقة بميزانيته ، كما انه (وزير المالية) ليس له علاقة بميزانية الكنيست نفسه .

هذا وتلجأ الحكومة ، لتضعف من سيطرة لجان الكنيست ، الى تشكيل اللجان الحكومية (تكون قاصرة على أعضاء الائتلاف الحكومي) بشأن بعض المسائل مثلما حدث في لجنة المدخرات والتخفيضات ، الامر الذي أثار انتقاد المعارضة عند مناقشة تقرير مراقب الدولة لعام ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩ (٩) . في حين يسعى المراقب الى احكام رقابة الكنيست على الشركات الحكومية بالمطالبة بتشكيل لجنة فرعية للجنة المالية أو لجنة خاصة تكون لديها الوقت الكافي لمناقشة شؤون الشركات .

ولا يفوتنا أن نشير الى أن حزب الماباي قد نجح في ابعاد الحزب الشيوعي وممثلي